تحرك عاجل
القبض على مجموعة من الأشخاص عقب مسيرة

أُلقي القبض على 23 شخصاً في القاهرة في أعقاب مسيرة للاحتجاج على قانون التظاهر القمعي، وذلك مساء يوم 21 يونيو/حزيران. ومن بين المقبوض عليهم الناشطة البارزة في مجال حقوق المرأة والمدافعة عن حقوق الإنسان يارا سلام. وهي تُعتبر في عداد سجناء الرأي.

كان المتظاهرون يسيرون في أحد شوارع القاهرة متجهين إلى القصر الرئاسي، ولكنهم تعرضوا لاعتداءات متكررة من مجموعات من أشخاص يرتدون ملابس مدنية، وذلك حسبما علمت منظمة العفو الدولية من ممثلي "المبادرة المصرية للحريات الشخصية"، وهي المنظمة التي تعمل فيها **يارا سلام**.

وقد فرَّقت قوات الأمن المسيرة باستخدام الغاز المسيل للدموع، وقبض على حوالي 30 شخصاً في موقع الحدث. وفي بعض الحالات كانت القوات تستعين بأشخاص يرتدون ملابس مدنية، حيث أمسكوا ببعض الأفراد وسلموهم لقوات الأمن.

وقد أمرت النيابة بحبس 23 شخصاً لمدة أربعة أيام بعدة تهم، من بينها التظاهر بدون الحصول على تصريح، وإتلاف ممتلكات. وقال بعض محامي الدفاع إن قوات الأمن لم تقدم حتى الآن أية أدلة تثبت الادعاءات القائلة بأن المتظاهرين كانوا ضالعين في أعمال عنف.

ولم يتضح ما إذا كان جميع المقبوض عليهم قد شاركوا في المظاهرة، ويُحتمل أن يكون بعضهم من المارة، حسبما ذكر بعض محامي الدفاع. فعلى سبيل المثال، كانت يارا سلام تسير في المنطقة بصحبة ابن خالتها وتشتري مياه من أحد الأكشاك عندما قُبض عليها. ويبدو أنها استُهدفت بسبب عملها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك عملها في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:
- مطالبة السلطات المصرية بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن يارا سلام، باعتبارها من سجناء الرأي، حيث سُجنت دونما سبب سوى ممارسة حقها في حرية التجمع السلمي؛
- مطالبة السلطات بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الذين قُبض عليهم دونما سبب سوى ممارسة حقهم في حرية التجمع السلمي؛
- حث السلطات على الإفراج عن جميع الآخرين المقبوض عليهم، ما لم تُوجه إليهم تهم جنائية متعارف عليها ويتم تقديمهم للمحاكمة بما يتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 5 أغسطس/آب 2014 إلى كل من:

النائب العام

معالي المستشار/ هشام محمد زكي بركات

مكتب النائب العام

دار القضاء العالي

1 شارع 26 يوليو

القاهرة، جمهورية مصر العربية

أرقام الفاكس: 4716 577 2 202+

7165 575 2 202+

(يُغلق الفاكس لدى انتهاء مواعيد العمل الرسمية، توقيت غرينتش +2)

رئيس الجمهورية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية

قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 1441 391 2 202+

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:

نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان

سعادة السفيرة/ ماهي حسن عبد اللطيف

إدارة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والاجتماعية الدولية

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، جمهورية مصر العربية

رقم الفاكس: 9713 574 2 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل
القبض على مجموعة من الأشخاص عقب مسيرة

معلومات إضافية
كان المتظاهرون يحاولون الوصول إلى قصر الاتحادية الرئاسي في مساء يوم 21 يونيو/حزيران 2014، ولكنهم تعرضوا لاعتداءات متكررة من مجموعات من أشخاص يرتدون ملابس مدنية، حسبما قالوا لمحاميهم. وبدأت هذه المجموعات بإلقاء قطع الزجاج المهشم على المتظاهرين، ثم اعتدت عليهم بالمُدي والسيوف.

وعندما وصل المتظاهرون إلى ميدان الإسماعيلية، ألقت قوات الأمن عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع، فتفرقوا في الشوارع الجانبية. وعندئذ قبضت قوات الأمن على نحو 30 شخصاً، وساعد في الإمساك ببعضهم من يُطلق عليهم اسم "المواطنون الشرفاء"، ويُقصد بهم من يؤيدون السلطات من المواطنين.

وفيما بعد، أُفرج عن بعض المقبوض عليهم، ولكن النيابة أمرت بحبس 23 شخصاً على ذمة التحقيق. ويواجه هؤلاء عدة تهم، من بينها التظاهر بدون الحصول على تصريح، وإتلاف ممتلكات خاصة وعامة، وحيازة مواد قد تتسبب في الإصابة أو الموت، وذلك حسبما ذكر بعض محامي الدفاع لمنظمة العفو الدولية.

وتُعد يارا سلام من المدافعات عن حقوق الإنسان، وهي تعمل حالياً في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، كما اشتهرت بنشاطها في مجال الدفاع عن حقوق المرأة، بما في ذلك عملها السابق كباحثة في "مركز نظرة للدراسات النسوية".

وكانت يارا سلام تسير في المنطقة بصحبة ابن خالتها وتشترى مياه من أحد الأكشاك عندما اقترب منها عدد من الأشخاص يرتدون ملابس مدنية. ونادى هؤلاء الأشخاص على قوات الأمن التي ألقت القبض على الاثنين. وفيما بعد، أُطلق سراح ابن خالة يارا سلام، بينما ظلت هي قيد الاحتجاز. وقد تركز التحقيق معها على طبيعة عملها في "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وعن طبيعة الإدارة في "المبادرة"، وذلك حسبما علمت منظمة العفو الدولية من "المبادرة".

ومن بين المقبوض عليهم أيضاً سناء أحمد سيف، شقيقة الناشط المعروف علاء عبد الفتاح، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً بتهمة التظاهر بدون تصريح.

وقال محامون بأن المقبوض عليهم محتجزون في بعض أقسام الشرطة في ضاحية مصر الجديدة بالقاهرة.

ويُذكر أن "قانون تنظيم الحق في الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية" (القانون رقم 107 لسنة 2013)، المصري الجديد الخاص بالتظاهر، يقضي بإلزام منظمي المظاهرة بأن يقدموا للسلطات إخطاراً يتضمن تفاصيل كاملة عن أي تجمع عام قبل عقده، كما يمنح السلطات صلاحيات واسعة تجيز لها إلغاء المظاهرة المقترحة أو تغيير مسارها. وقد صدَّق الرئيس المؤقت عدلي منصور على القانون في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

الأسماء: سناء أحمد سيف؛ محمد أحمد يوسف سعد؛ بسام محمد علي السعيد؛ أحمد سمير محمود محمد؛ إسلام توفيق محمد حسن؛ ياسر سمير فاضل سيد؛ إبراهيم أحمد السعيد عبد الرحمن؛ سلوى عبود علي محرز؛ كريم مصطفى ياسين؛ يارا سلام؛ إسلام محمد عبد الحميد محمد؛ حنان مصطفى أحمد سليمان؛ معتز محمود منصور راغب؛ محمد السعيد اليد؛ أحمد محمد عبد الحميد محمد؛ محمود هشام حسنين عبد العزيز؛ مؤمن محمد رضوان؛ محمد السيد محمد؛ مصطفى محمد إبراهيم؛ سمر إبراهيم محمود إبراهيم.
النوع: ذكور وإناث